



العلاقات العسكرية بين روسيا ودول شمال أفريقيا

مسار الانقلاب العسكري ضد نظم الحكم الملكية كما هو الحال في التجربة المصرية واللبيبة، وهذا ولد بشكل تلقائي علاقات جيدة لتلك البلدان مع العسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي، ووريثته روسيا الاتحادية.

العلاقات العسكرية الاستراتيجية بين الجزائر وروسيا والضغوط الغربية

تعتبر الجزائر أوثق حليف عسكري واستراتيجي لروسيا في شمال

عمر روابحي

نسج الاتحاد السوفياتي السابقة علاقات متميزة مع الدول التي انتهت نهائاً ثورياً في مقارعة الاستعمار، والتي اختارت النهج الشيوعي أو المسار الاشتراكي كنمط للحكم في السياسة والاقتصاد، ولم تكن نظم الحكم الملكية جزءاً من تلك التحالفات، بحسبان التناقض البنوي بين الملكية ومخرجات الثورة البلشفية. وفي خارطة شمال أفريقيا، انتهت ثلاثة دول مساراً ثورياً تحررياً كما هو الحال بالنسبة للجزائر، أو

إن الارتهان إلى السلاح الروسي بهذه الوتيرة العالية ستكون له تداعيات كبيرة على الجزائر على الصعيد الأعنوي والاستراتيجي. فموسكو الغارقة في حرب شبه كوبية بأوكرانيا سوف تضطر لا محالة لإعداداتها من السلاح للسوق الجزائري، فضلاً عن الضغوطات الغربية التي ستتضاعف ضد الجزائر لتقليل صفات التسلح مع روسيا.



وتنظيم المناورات العسكرية المشتركة، ولعل أكثر هذه المناورات جدلاً، هي تلك التي أطلق عليها "درع الصحراء"، والتي انطلقت في منتصف شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، حيث يتواجد حوالي 100 جندي روسي في ولاية بشار على الحدود الغربية، في ظرف مشحون، بسبب التصعيد الدبلوماسي بين المغرب والجزائر على خلفية قضية الصحراء، وتطبيع المغرب مع إسرائيل، الذي تعددت الجوانب السياسية والاقتصادية إلى الجوانب العسكرية والأمنية، واستمرار الحرب الروسية على أوكرانيا، وتهديد الجزائر بعقوبات أمريكية نتيجة استمرار تعاونها العسكري مع موسكو.

مصر وإدارة لعب التوازنات عبر بوابة صفقات التسلح

بدأ تحول خمصر التدريجي نحو

لتقليل صفقات التسلح مع روسيا، وقد بدأت إرهادات ذلك في مطالبة بعض نواب الكونغرس الأمريكي بتسليط عقوبات أمريكية على الجزائر باعتبارها تدعم آلة الحرب الروسية من خلال صفقات التسلح.

لعل هذا ما دفع بـسانع القرار الجزائري إلى مضاعفة ميزانية الدفاع في موازنة العام 2022 لتصل إلى ما يقارب 23 مليار دولار، وهي أكبر ميزانية دفاع في تاريخ الجزائر المستقلة، سيخخص قسم كبير منها لتنويع مصادر التسلح، على الأرجح بالحفاظ على الحصة الروسية ورفع نسبة المشتريات من السلاح الصيني، والغربي عموماً.

وليس العلاقات العسكرية الروسية الجزائرية منحصرة في صفقات التسلح، وإنما تتعدي ذلك إلى برامج بناء القدرات والتدريب والبعثات

أفريقيا، وتُظهر لنا إحصائيات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام بأن الجزائر في المرتبة 11 عالياً في قائمة الدول الأكثر استيراداً للسلاح، بنسبة تصل إلى 2.6% من إجمالي الواردات العالمية، ويأخذ السلاح الروسي ما نسبته 81% من إجمالي مشترياتالجزائر من السلاح، ونسبة 6.4% من ألمانيا، ومن فرنسا بنسبة 3.7%، مع اعتماد أقل على السلاح الإيطالي والصيني والإماراتي.

ولا شك أن الارتفاع إلى السلاح الروسي بهذه الوتيرة العالية ستكون له تداعيات كبيرة على الجزائر على الصعيد الأمني والاستراتيجي، فموسكو الغارقة في حرب شبه كوبية بأوكرانيا سوف تضطر لمحالة إمداداتها من السلاح للسوق الجزائري، فضلاً عن الضغوطات الغربية التي ستتضاعف ضد الجزائر



يعكس التوجهات الرسمية المصرية بعد الإطاحة بحكومة الرئيس محمد مرسي عام 2013، فحتى لا يبقى القرار المصري ومصائر النخب الحاكمة بين يدي قوى عالية بعينها، لجأ صانع القرار المصري إلى تنويع العلاقات العسكرية الدولية ومصادر التسلح، مع إيلاء أولوية واهتمام خاص بالسلاح الروسي.

التدخل الروسي في ليبيا: التآثر الاستراتيجي والاستدراك التكتيكي

خسرت روسيا ما يقارب من 5 مليارات دولار على شكل مشاريع اقتصادية وحليفةً استراتيجيةً كبيرةً في شمال أفريقيا بعد تدخل الناتو في ليبيا وسقوط نظام معمر القذافي، ولكنها مالبثت أن عادت إلى التأثير في الساحة الليبية، عبر دعم اللواء خليفة حفتر وبركان طرق، وقد لعبت مصر دوراً بارزاً في تسهيل عودة

الفترة ما بين 2012-2017، وقد شكلت مشتريات مصر من الأسلحة 5.7% من إجمالي المشتريات العالمية، وإذا ما قارنا هذا المعدل بما كان عليه الحال خلال الفترة المتدة بين 2012-2016 نجد أن معدل استيراد الأسلحة ارتفع بنسبة 73%.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية، وهي التي تقدم مساعدات عسكرية لصر منذ العام 1978، أكبر مورد للأسلحة لمصر بين سنوات 1977 و 2016. ومع ذلك، انخفضت واردات مصر من الأسلحة الأمريكية بنسبة 70% خلال الفترة بين 2012-2021، واستحوذت الولايات المتحدة على فقط من واردات الأسلحة المصرية ما بين 2012-2017، مما جعلها خامس أكبر مورد للأسلحة لصر، بعد روسيا التي تحوز على 41% من مشتريات مصر من الأسلحة، وفرنسا 21% وإيطاليا 15%， وهذا

العسكر الغربي بعد وفاة جمال عبد الناصر، ليتوج ذلك التحول بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد من طرف السادات، وليبلغ التحول مداه مع فترة حسني مبارك، غير أن السلطات المصرية بقيادة عبد الفتاح السيسي بدأت تعيد تدوير زوايا علاقاتها الدولية، والاتجاه نحو روسيا أكثر فأكثر بسبب الأزمة السياسية الداخلية، وضغط المستجدات الإقليمية والدولية، سعياً منها لإحداث توازن وعدم الارتهان إلى قوة دولية واحدة بعينها.

حسب تقارير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، فإن مصر قوت علاقاتها الخاصة بتجارة الأسلحة مع روسيا بشكل متضاعف ما بين 2014 و 2022، ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة عالمياً ضمن قائمة الدول التي تشتري أسلحة من روسيا، بل ولتصبح ثالث أكبر مستورد للسلاح في العالم خلال

للمسألة هو لجوء اطراف النزاع في ليبيا منذ فترة معتبرة إلى تخزين السلاح بدل استخدامه، وهذا إن دل على نوع من الاستقرار الأمني إلا أنه ينذر باندلاع المواجهات المسلحة من جديد وبشكل أكثر ضراوة في ظل غياب تسوية سياسية.

مستقبل جيوبوليتيك العلاقات العسكرية الروسية في شمال أفريقيا

بالنظر إلى جملة العوامل الداخلية في كل من دول شمال أفريقيا الثلاث مصر ولبيبا والجزائر بما في ذلك عامل الهشاشة أو الاستقرار السياسيين، وبالنظر إلى المؤشرات الإقليمية والدولية على المنطقة، بما في ذلك تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا، فإنه من المتوقع أن يكون هناك تقارب عسكري أكبر بين روسيا ومصر، وانحسار للدور الروسي في ليبيا بسبب التدخل التركي والموقف الجزائري المؤيد لغرب ليبيا، ومن المتوقع توجه الجزائر نحو علاقات عسكرية أكثر توازناً مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو مسار ستفرضه وضعية روسيا المنهمكة في الحرب بأوكرانيا أكثر مما ستفرضه الضغوطات الغربية على الجزائر، فبالم نهاية تكمن مصلحة الجزائر في عدم الارتهان من حيث التسلح لدولة تخوض حرباً تقاد تدخل عامها الثاني دون يحسم أي طرف نتيجتها. ■



وانتهى بانسحاب القوات الفرنسية منها، وقيام انقلاب عسكري مناوئ للمصالح الفرنسية هناك، بل وتتوغل نفوذ هذه الشركة بشكل أعمق تجاه الجنوب، حيث دعمت انقلاباً عسكرياً جديداً في ساحل العاج، أوصل عسكريين قربين من موسكو إلى السلطة في ذلك البلد، ولم تقتصر قواعد فاغنر التي وفرت موطن قدم روسي عسكري بشمال أفريقيا على التأثير على المستوى الإقليمي الإفريقي فقط، بل تعدد هذا الأثر إلى الإسهام في الجهود الحربية في الحرب الروسية الأوكرانية، عبر نقل المرتزقة من وسط وشرق إفريقيا إلى ليبيا ومن ثم إرسالهم إلى أوكرانيا.

ولا توجد إحصائيات موثوقة حول مصادر التسلح وقيمة الصفقات المنعقدة بين الأطراف الليبية المتصارعة والقوى الإقليمية والدولية، ومما يصعب من عملية الرصد البحثي

روسيا إلى ليبيا عبر بوابتها الشرقية، ولما كانت ليبيا منطقة لنزاع داخلي مسلح مفتوح، تتدخل فيه أطراف دولية وإقليمية متعددة، وفي ظل غياب حكومة موحدة تمثل جميع الليبيين، وبالتالي تعذر استصدار طلب تدخل رسمي كما حصل في الحالة السورية، فإن روسيا استعانت بأذرعها العسكرية غير الرسمية متمثلة في شركة "فاغنر" الأمنية، وقد لعبت هذه الأخيرة دوراً محورياً في إيصال قوات خليفة حفتر إلى مشارف طرابلس، ولو لا التدخل التركي الحاسم لكان العاصمة طرابلس قد سقطت تحت سيطرته.

تشير بعض التقارير إلى أدوار مهمة لعبتها شركة فاغنر في ليبيا، في توطيد نفوذ روسيا في منطقة الساحل ومحاصرة النفوذ الفرنسي التقليدي والتاريخي بالمنطقة، ما أدى إلى تقويض التدخل الفرنسي في مالي،

عمر رواحي: أكاديمي من الجزائر أستاذ مشارك دكتور في القانون الدولي في جامعة البويرة، ذيর في قسم دراسات شمال إفريقيا في مركز أورسام.